[15] وضيقا، مثلا يترتب على مسائل باب الفاعل، غرض واحد في قبال بال المفعول. ويترتب على مسائل باب المرفوعات، غرض وحداني اوسع من ذلك الغرض. ويترتب على مسائل النحو غرض اوسع. وهكذا... هذا حال المسائل قبل التدوين واما بعد التدوين وجعل كل طائفة من تلك المسائل علما مستقلا، فيتوجه السؤال عن ما به تمايز العلوم وانه بماذا تيمايز كل علم عن غيره. وفي هذا المقام اقول ان التمايز تارة يكون المراد منه التمايز في مقام التعليم والتعلم لكى يقتدر المتعلم ويتمكن من تمييز كل مسألة ترد عليه وان ايتها داخلة في هذا العلم، وايتها خارجة عنه، واخرى يراد به التمايز في مقام التدوين، وانه ماذا يكون داعيا وباعثا لاختيار المدون عدة من القضايا المتشتة المتخالفة وتدوينها علما واحدا وتسميتها باسم واحد ؟ اما التمايز في المقام الاول، وبالنسبة الى الجاهل المتعلم، فتارة يكون بالموضوع ولو مقيدا بحيثية خاصة، كما يقال: ان موضوع علم النحو، الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء، والمراد بالحيثية المذكورة، حيثية استعداد ذات الموضوع لورود المحمول عليه. وعليه، فدعوى: " ان ذلك يرجع الى التمييز بالمحمولات " ناشئة عن عدم مراجعة كلمات اهل المعقول. واخرى يكون بالمحمول، كما يقال في تعريف علم الفقه: بانه العلم بالاحكام الشرعية عن ادلتها التفصيلية. وثالثة يكون بالغرض، كما ترى من تعريف المنطق بانه: قانون آلى يقى رعايته عن خطأ الفكر وهذا غايته. ورابعة يكون بذكر فهرست المسائل اجمالا. واما في المقام الثاني وبالنسبة الى المدون، فمناط اعتبار الوحدة لعدة مسائل متشتة وجعلها علما واحدا، ليس هو وحدة الموضوع، أو المحمول، أو الغرض، لانه، وان كان لها جامع حقيقي، وهو تارة يكون بالموضوع، واخرى بالمحمول ثالثة بالغرض المترتب عليها، الا ان ذلك الجامع يختلف سعة وضيقا كما مر تفصيله. بل المناط: هو غرض المصنف الشخصي، مثلا تارة يتعلق غرضه بتدوين علم يترتب عليه غرض خاص كعلم المنطق، واخرى يتعلق بتدوين ما يعرف فيه احوال الانسان من تمام جهاته، وثالثة يتعلق